

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

وضعية طلبة ماستر العلوم القانونية فئة المأجورين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

تعيش كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية "أكدال" حالة سوء تدبير ملف الطلبة المأجورين عن سلك الماستر دفعة 2018/2019 شعبة العلوم القانونية، فبعد اجتياز هذه الفئة للإمتحانات الكتابية والشفوية تم تسجيلهم في الفصل الأول والثاني جدع مشترك عن شعبة العلوم القانونية، حيث يخول دفتر التحملات والتي استفاد منها الطلبة العاديين غير المأجورين وكذا فئة المأجورين دفعة 2017/2018.

إلا أن فوج هذه السنة، فرض عليهم قصرا تخصصا غير مدرج في دفتر التحملات يحمل إسم العلوم الجنائية وحقوق الإنسان، مع الإشارة إلا أن غالبية الطلبة المأجورين اختارت تخصص "قانون الأعمال" والمدرج في دفتر التحملات، لكن إدارة الكلية رفضت الاستجابة لطلبهم بحجة غير مبررة قانونا.

لذا، نلتمس منكم السيد الوزير عن الإجراءات والتدابير المتخذة لإيجاد حل وفق ما ينص عليه دفتر التحملات وتخويلهم صلاحية التسجيل في التخصص المطلوب والذي تقدموا بموجبه إلى الكلية المذكورة بطلب كتابي مزيل بتوقيعات الطلبة.

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

السباعي عادل